مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٧٤**

الأربعاء، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوه جون	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيد دي أنطونيو
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد مانغارال
	رواندا	السيد غاساناا
	شيلي	السيدة ساباغ
	الصين	السيد يونغ جاو
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة كازارجيني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد إدوارد ندويمانا، وزير الداخلية في بوروندي الذي ينضم إلينا للمشاركة في جلسة اليوم عن طريق التداول من بُعد من بوجمبورا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد أونانغا – أنيانغا، الذي ينضم إلينا أيضا للمشاركة في جلسة اليوم عن طريق التداول من بُعد من بوجمبورا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، فإنني أدعو سعادة السيد بول سيغير، الممثل الدائم لسويسرا ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة اللجنة بناء السلام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطى الكلمة للسيد أونانغا – أنيانغا.

السيد أونانغا – أنيانغا (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يسعدني أن أراكم تترأسون المجلس في شهر أيار/مايو. تهانينا لكم ولبلدكم، جمهورية كوريا.

إني هنا اليوم مع معالي السيد إدوارد ندويمانا، وزير الداخلية في جمهورية بوروندي، وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الأمين الدائم لوزارة العلاقات الخارجية، السفير ألبرت شينغيرو.

أود أن أحيي السفير نيونزيما والممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة والسفير بول سيغير، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

بالنظر إلى أن المجلس كان يرصد عن كثب الحالة في بوروندي خلال الأسابيع القليلة الماضية، سأقصر إحاطتي الإعلامية على بضعة تطورات هامة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقدما في المهام الموكلة إليه، بما في ذلك تعزيز وتيسير الحوار؛ وتعزيز المؤسسات القضائية والبرلمانية؛ ودعم إنشاء آليات العدالة الانتقالية؛ وتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بالقرار ٢١٣٧ (٢٠١٤)، بدأت البعثة عملية الانتقال إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وطُلب مني إعداد وتقديم خطة انتقال مشتركة إلى مجلس الأمن قبل ١٥ أيار/مايو. ويسرني إبلاغكم بأنه، بفضل التعاون المتميز والدعم الذي حظيت به من حكومة بوروندي وبالمشاركة الهامة جميع أعضاء الفريق التوجيهي للمرحلة الانتقالية، تمكنا من تحقيق هذا الهدف الهام.

معروض على المجلس اليوم الخطة التي تحتوي على تفاصيل تتعلق بالمرحلة الانتقالية، بما في ذلك نقل المهام إلى أصحاب المصلحة المعنيين، وبالثغرات المحتمل حدوثها في أعقاب انسحاب بعثة الأمم المتحدة.

ومن نواح عديدة، فإن هذه لحظة تاريخية، إذ أنها تصادف بداية النهاية للوجود السياسي القائم بذاته للأمم المتحدة في بوروندي، وذلك من أجل التركيز على الأنشطة الإنمائية من خلال تعزيز الفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

لقد أحرزت بوروندي تقدما كبيرا منذ التوقيع على اتفاقات أروشا. ومكن ذلك البلد من الخروج من دائرة الصراع الفتاك الذي أودى بحياة أبناء شعبه على مدى عقود طويلة. وبوجه عام، يسود الأمن في جميع أنحاء الإقليم الوطني، وإن كان هناك عدد متزايد نسبيا من الهجمات بالقنابل اليدوية والتوغلات التي تنفذها عناصر مسلحة. وأصبحت بوروندي في مصاف البلدان الهامة المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. وأكسبها ذلك إعجاب وتقدير الجميع نتيجة لنجاحها في إصلاح قواتها الوطنية. ويمكن أيضا تهنئة بوروندي على تمثيلها القوي للمرأة في الحياة السياسية.

وعلى الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي، تسترشد الحكومة في ما تتخذه من إجراءات بإطار استراتيجي طموح – الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر، وهو أمر يلقى دعما من المجتمع الدولي، ولا سيما من خلال مؤتمرات جنيف والدعم القيم الذي يقدمه السفير سيغر. وعلاوة على ذلك، فإن عملية إصلاح هامة تجري لتحسين أوضاع دوائر الأعمال ولتشجيع الاستثمار الخاص الذي يشكل أمرا لا غنى عنه للتنمية، والتي لا تزال تمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بوروندي، لا سيما في ما يتعلق ببطالة الشباب.

غير أنه لا يزال هناك عدد معين من الشواغل. فعلى الصعيد السياسي، لا تزال الحالة متوترة. فانعدام الثقة وعدم إجراء حوار بناء وشامل بين الحكومة وأحزاب المعارضة أمر غير مفيد. والمجال السياسي لا يزال محدودا. وتصر الحكومة على ضرورة احترام القوانين القائمة، فيما تدين المعارضة ورابطات المجتمع المدني ووسائط الإعلام القوانين القمعية. وللأسف، لا بد من الاعتراف بأن هذا السياق لا يؤدي إلى احترام حقوق الإنسان أو حمايتها على النحو الأفضل.

وفضلا عن ذلك، ومع اقتراب فترة الانتخابات، فإن هناك اتجاها نحو العنف السياسي حيث تدور اشتباكات بين الشباب المنتمين إلى الأحزاب السياسية، الأمر الذي يعبر عن المناخ السياسي العدائي السائد. وهذه الظاهرة تثير القلق بشكل خاص لأنها تؤثر أيضا على الشباب من مؤيدي الحزب الحاكم. وأشجع الحكومة على المثابرة في جهودها الرامية إلى التصدي لهذا التحريض.

ومن أجل منع التدهور، أوصينا على وجه الخصوص بأن تعزز السلطات المبادرات الرامية إلى تشجيع تحسين الحوكمة السياسية من خلال الحوار والتسامح، مع ضع حد للإفلات من العقاب. ومع ذلك، فإن ثمة حاجة ملحة أيضا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى الحد بشكل كبير من المخاطر الأمنية التي تشكلها التدفقات غير المشروعة للأسلحة.

وقد كان انعدام الثقة، الذي يقسم النخبة السياسية في بوروندي، واضحا منذ المفاوضات التي انتهت باعتماد القانون الذي ينص على إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في نيسان/أبريل. ومن المؤسف أن اعتماد ذلك القانون الهام لإنشاء آليات للعدالة الانتقالية لم يجعل التغلب على الانقسامات الحزبية أمرا ممكنا. ويجب علينا الآن أن نبذل أقصى ما في وسعنا لمنع هذه الانقسامات من المساس بمصداقية هذه اللجنة وقيامها بعملها ومن إلقاء ظلال من الشك على المصالحة في الأجل الطويل من أجل تعزيز التماسك الوطني.

وعلى الرغم من هذه العوامل التي تشكل مدعاة للقلق، والتي جرت الإشارة إليها هنا لإظهار مدى الشوط الذي يتعين قطعه، ما زلت واثقا بأن الأطراف الفاعلة السياسية في بوروندي قادرة على أن تتغلب على خلافاتها وعلى أن تتصدى معا لتحدياتها المشتركة. ويجب عليها التغلب على التعصب السياسي داخل الأحزاب السياسية وفي ما بينها وقبول وجهات النظر المختلفة دون خلق أعداء. ولا يزال ذلك ممكنا.

وفي هذا الصدد، فإن من بين الخطوات المقطوعة في الاتجاه الصحيح اعتماد قانون الانتخابات الجديد في ٢٥ نيسان/

أبريل والذي يجسد التوصيات الواردة في خريطة الطريق التوافقية التي تم وضعها في آذار/مارس ٢٠١٣ واستنتاجات حلقة عمل كايانزا بشأن قانون الانتخابات والتي عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٣. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تلتزم بالحفاظ على الروح التوافقية التي كانت سائدة لدى اعتماد قانون الانتخابات من أجل استعادة الثقة المتبادلة وتحسين المناخ السياسي وتهيئة ظروف ملائمة لإجراء انتخابات حرة وسلمية، تتسم بالشفافية وتشمل الجميع في عام ٢٠١٥.

ومن المهم للغاية أن يلتزم أبناء شعب بوروندي، رجالا ونساء، الهدوء تماما. وعلى الرغم من التوقعات الصعبة والتحديات الهائلة، فإن لديهم كل ما يلزم لبناء مستقبل واعد بالخير شريطة أن يبتعدوا بشكل دائم عن شياطين الإقصاء والعنف.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما يدرك المجلس، فإن ثمة أسبابا تدعو إلى الاعتقاد بأن بوروندي يمكنها، إذا توفر القدر الكافي من الإرادة السياسية لدى جميع الجهات الفاعلة السياسية وجرى تنفيذ تدابير شجاعة وعادلة، مواصلة المسيرة وتجنب عكس مسار المكاسب الجديرة بالثناء التي حققتها. وإنني متفائل بأن حلقة العمل المقبلة التي تشترك في تنظيمها حكومة بوروندي ومكتب الأمم المتحدة، والمقرر عقدها في ٢٠ أيار/مايو لتنفيذ خريطة طريق آذار/مارس ٢٠١٣، ستساعد على المضي قدما بالحوار وتحسين البيئة السياسية قبل انتخابات عام ٢٠١٥، بما في ذلك تجنب العنف السياسي.

ومكتب الأمم المتحدة عازم على بذل قصارى جهده حتى نهاية الولاية المسندة إليه في كانون الأول/ديسمبر. ونحن ملتزمون بالمساعدة على النهوض بقضية السلام واحترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، بما يتفق مع تطلعات الحكومة والشعب في بوروندي.

فذلك هو الأساس القوي الذي تستند إليه الشراكة التي تربط بين الأمم المتحدة وحكومة بوروندي. وهو ما يقتضي العمل معا للتصدي بشكل استباقي لأي تهديد يُحتمل أن يضر بالسلام والأمن في بوروندي. ونحن ممتنون لحكومة بوروندي على مواصلة تعاونها.

وأود أن أتوجه بخالص الشكر إلى رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، صديقي العزيز السفير بول سيغر، على تعاونه الممتاز مع حكومة وشعب بوروندي ودعمه لهما.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام بان كي – مون الذي أرشدنا دون كلل في تحمل مسؤولياتنا. ولم نكن لنجد توجيها أفضل من ذاك الذي وفره لنا وكيل الأمين العام فيلتمان وفريقه التابع لإدارة الشؤون السياسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سيغر.

السيد سيغر (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المجلس على دعوتي إلى حضور جلسة الإحاطة هذه. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، وجميع أعضاء فريقه على عملهم الرائع، ليس بخصوص الخطة الانتقالية التي تم عرضها للتو فحسب، ولكن أيضا في ما يتعلق بجهودهم التي لا تعرف الكلل لموازنة العبء المزدوج المتمثل في مواصلة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة حتى نهاية العام وفي كفالة النقل السلس للمهام المتبقية من البعثة إلى الفريق القطري. كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوزير الداخلية والأمين الدائم لوزارة العلاقات الخارجية البوروندية، ولأشكر حكومة بوروندي على تعاونها البناء والإيجابي للغاية طوال علاقتنا.

وسأقتصر في بياني اليوم على نقطين رئيسيتين. أولا، سأتكلم بإيجاز عن الجوانب الأساسية للجهود التي تبذلها التشكيلة في مساعدة بوروندي، ولا سيما في ضوء الحالة

الراهنة، وسأطلع المجلس على تفاصيل زيارتي المقبلة إلى المنطقة في الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه. ثانيا، سأتناول فكرة عقد اجتماع متابعة لمؤتمر جنيف لعام ٢٠١٢، وذلك لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر والالتزامات المتبادلة التي اتُفق عليها خلال الاجتماع الذي عقد في جنيف.

وكما استمع المجلس، فإن الحالة الراهنة في بوروندي صعبة ومتوترة. ودون الخوض في تفاصيل التطورات التي استجدت منذ اتخاذ القرار ٢١٣٧ (٢٠١٤) – والذي تابعه المجلس عن كثب بعقد ثلاث جلسات مشاورات مغلقة – ألاحظ الآن تزايدا في انعدام الثقة على مستويين. فعلى الصعيد الداخلي، تثير فترة الإعداد لانتخابات عام ٢٠١٥ توترات متصاعدة. والمجال السياسي، الذي يتسبب غياب الحوار في تفاقم أجوائه، محدود بشكل واضح مما يؤدي إلى انعدام الثقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. وفي السياق نفسه، فإن الأحداث الأخيرة على الصعيد السياسي في بوروندي تثير قلقا كبيرا على المستوى الدولي، وهو ما تبرزه البيانات والزيارات العديدة من جانب الشركاء والمؤسسات على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وزيادة اهتمام المجتمع الدولي ببوروندي تبرهن على التزامه القوي حيال البلد وشعبه.

يجب علينا زيادة تكثيف جهودنا المشتركة لإجراء حوار صريح ومنفتح، لكنه يتسم أيضا بالاحترام والود، بين بوروندي وشركائها.

لذلك، ركزت جهودي خلال الأشهر الأخيرة على استكشاف خيارات لإنهاء المأزق الحالي، مع الاستمرار في الدعوة إلى عملية انتقالية سلسة خلال مرحلة ما بعد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، والفترة التي تليها. وفي هذا السياق، التقيت مع مديرة البرنامج الإنمائي السيدة هيلين كلارك، ومسؤولين رفيعي المستوى من إدارة الشؤون السياسية، ووفد وزاري من بوروندي، وعدد قليل من الشركاء الثنائيين. وأكدت لي المديرة كلارك التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التام بمواصلة عمل بناء السلام بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وكان أيضا من دواعي سروري المشاركة في أول اجتماع من الاجتماعين اللذين عقدهما الفريق التوجيهي للمرحلة الانتقالية عن طريق التداول بالفيديو. وعلاوة على ذلك، واصلت في أعقاب اجتماع التشكيلة القطرية في ١٢ آذار/مارس، تبادل الآراء بشكل غير رسمي مع الأعضاء الأساسيين في التشكيلة، من أجل تبادل تحليلاتنا وتعاوننا مع الحكومة، من خلال ممثلها الدائم في نيويورك. والتقيت أمس أيضا مع السيد مختار ديوب نائب رئيس البنك الدولي لمكتب منطقة أفريقيا. وسأعود إلى تناول تلك الزيارة لاحقا.

مع انتهاء ولاية المكتب، كما نعلم، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، فإنني أعتزم مواصلة الانخراط في الحوار مع مختلف أصحاب المصلحة، خلال الأشهر المقبلة لضمان استمرار الالتزام السياسي للشركاء الدوليين في بوروندي أو حتى زيادتهم له. وتضطلع بلدان المنطقة دون الإقليمية بدور مركزي يتعين عليها القيام به. إنني أرحب بالجهود التي تبذلها الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية، في سياق الحالة الراهنة، بل إننا ندعوها إلى زيادة مشاركتها.

ونظرا للتطورات الأخيرة، دعتني حكومة بوروندي لتغيير موعد زيارتي ليصبح شهر أيار/مايو. لقد امتثلت بكل سرور وخططت للقيام بزيارة خلال الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه. وخلافا لممارستي المعتادة، سأظل في بوجمبورا لمدة يومين فقط، وسوف أخصص بعضا من وقتي لزيارة بروكسل وباريس وكيغالي وأروشا وجمهورية تترانيا المتحدة. ويتمثل هدف زياراتي هذه لأوروبا والدول المجاورة لبوروندي، في مناقشة التطورات الأخيرة مع ممثلين رفيعي المستوى من مختلف البلدان والمنظمات الإقليمية، لا سيما

الاتحاد الأوروبي وجماعة شرق أفريقيا، من أجل استكشاف أفضل الخيارات للتعامل مع بوروندي وتحديد دور كل منها، لا سيما بعد إغلاق المكتب. وفي رأيي، تكتسي النقطة الأخيرة أهمية خاصة، بالنظر إلى أنه سيكون على شركاء بوروندي سد الثغرات الناجمة عن انسحاب المكتب. والواقع أن الخطة الانتقالية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام للتو تعكس بوضوح تلك الثغرات.

كنت أعتزم في البداية إدراج أديس أبابا ودار السلام في برنامج رحلتي، من أجل لقاء مسؤولي الاتحاد الأفريقي والمسؤولين التنزانيين، ولكن نظرا لضيق الوقت، لم أتمكن من القيام بذلك. لكن سأعوض ذلك في واحدة من رحلاتي المقبلة، التي سأسعى خلالها أيضا إلى تعزيز اتصالاتي مع باقي الشركاء المهمين الآخرين في المنطقة، خصوصا كينيا وأوغندا.

ويجري وضع اللمسات الأخيرة على برنامج زيارتي التي تستمر يومين إلى بوجمبورا، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر موظفي المكتب مقدما على أعمالهم التحضيرية. وسأجتمع كالعادة مع ممثلين رفيعي المستوى للحكومة، بمن في ذلك، كما آمل، الرئيس، وممثلي مختلف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وأخطط أيضا للمشاركة في اجتماع اللجنة التوجيهية المشتركة، الذي سيدعم تنفيذ خطة أولوية جديدة لصندوق بناء السلام، خصص لها ٦٥,١١ مليون دولار أمريكي، وتشمل أربعة مجالات ذات أولوية هي: التماسك الاجتماعي والشباب وحقوق الإنسان والتطوير العقاري.

إن لرحلتي القادمة هدفا أكثر واقعية كذلك. وناقشنا في إطار التشكيلة، فكرة عقد اجتماع طاولة مستديرة، كاجتماع متابعة لمؤتمر جنيف ٢٠١٢. وكان هذا الموضوع أيضا في صميم المناقشة التي جرت أمس في واشنطن العاصمة، مع مساعدة الأمين العام جودي تشينغ – هوبكينز، ونائب رئيس البنك الدولي لشؤون أفريقيا، السيد مختار ديوب. لقد عقد مؤتمر جنيف، كما يعلم المجلس، على أساس مبدأ الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة. والتزم الشركاء الدوليون بدعم بوروندي ماليا في إطار الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر، والتزمت بوروندي بالشروع في إجراء إصلاحات مهمة في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يجب علينا أن نعترف بأن زخم مؤتمر جنيف قد تباطأت وتيرته خلال الأشهر القليلة الماضية، وأدى إلى تزايد انعدام الثقة، كما ذكرت في بداية بياني. لقد بلغنا منتصف الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر، ويتيح لنا ذلك فرصة للعمل معا مرة أخرى، والاستفادة من الالتزامات المتبادلة التي جرى التعهد بها في جنيف. وسيكون لهذا الاجتماع عدة أهداف: تتمثل في مواجهة خطر حدوث انتكاس اقتصادي وسياسي؛ وإحياء ما يمكن أن أسميه ”روح جنيف“؛ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر، والالتزامات المتبادلة.

سيكون مثاليا، انعقاد اجتماع المائدة المستديرة عاجلا وليس آجلا، أي في الصيف أو في أوائل الخريف، وسيضم عددا محدودا من الممثلين الرفيعي المستوى للشركاء الرئيسيين والحكومة، من أجل تشجيع التواصل المفتوح في جو غير رسمي. وأخيرا، ستستجيب هذه المائدة المستديرة أيضا لدعوة المجلس الواردة في الفقرة ١٩ من القرار ٢١٣٧ (٢٠١٤) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير. ودعم خلال المناقشات غير الرسمية، ممثلون رفيعو المستوى للحكومة البوروندية فكرة هذه المائدة المستديرة. وبالتالي، فإنني أعتزم تقديم هذه الفكرة رسميا خلال المحادثات التي سأجريها في بوروندي، لكي أقدم بعد ذلك ورقة مفاهيمية لأصحاب المصلحة المعنيين. وسأرسل كالمعتاد، تقريرا عن زيارتي إلى المجلس.

ونظرا لتاريخ بوروندي المؤلم، فإنها حققت تقدما ملحوظا في اتجاه تحقيق الاستقرار في فترة قصيرة جدا من الزمن. ويجب علينا مواصلة المسيرة، ومنع أي عودة إلى الماضي. ولا تزال ثمة حاجة ماسة إلى انخراط المجتمع الدولي في بوروندي،

ربما الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن هذا المنطلق، فإنني أرحب بالاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن للحالة في بوروندي. والأمر الآن متروك لنا، كشركاء لبوروندي، لأخذ المشعل من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وتعزيز إنجازاته الاستثنائية من خلال تعزيز مشاركتنا. وأبرزت التعبيرات المشتركة عن القلق الصادرة عن المجلس، وباقي المحافل جراء التطورات التي حصلت مؤخرا، أولا وقبل كل شيء في رأيي، اهتمام المجتمع الدولي ببوروندي. وفي رأيي، فإن تلك رسالة مهمة يجب أن نبني عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيغر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير داخلية بوروندي.

السيد ندويمانا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أحيي، بالنيابة عن حكومة بوروندي، جميع أعضاء مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص أنتم سيدي الرئيس. كما أهنئكم على تولي بلدكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر.

وأود أن أبدأ بياني بالتذكير بأن مجلس الأمن قد اعتمد في ١٣ شباط/فبراير، القرار ٢١٣٧ (٢٠١٤)، الذي ستنتهي بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ من أجل تفعيل نقل المسؤوليات إلى الفريق القطري للأمم المتحدة. ويدعو القرار حكومة بوروندي ،ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ولجنة بناء السلام والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى إنشاء فريق توجيهي للعملية الانتقالية، لتوفير دعم دولي لبوروندي بعد الرحيل النهائي للمكتب، وإنشاء الفريق القطري، ويطلب من الممثل الخاص للأمين العام وضع خطة انتقالية بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤.

كما حث المجلس المكتب على تنفيذ ولايته، التي يقع الجزء الأساسي منها في القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣)، والتي تغطي النقاط الرئيسية التالية: تشجيع وتسهيل الحوار بين الأطراف الفاعلة الوطنية، ودعم آليات المشاركة الواسعة النطاق في الحياة السياسية، بما فيها تلك الهادفة إلى ضمان إرساء بيئة مواتية وحرة ومفتوحة، خلال فترة الاستعداد لانتخابات عام ٢٠١٥؛ وتعزيز استقلالية المؤسسات القضائية والبرلمانية؛ ودعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما من خلال إنشاء آليات عدالة انتقالية مستقلة ومحايدة؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ ودعم جهود الحكومة والمجتمع الدولي المتعلقة بالتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنساء والشباب، وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين من النزاع .

إضافة إلى ذلك، يدعو القرار ٢١٣٧ (٢٠١٤) مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وشركاءه الدوليين إلى تقديم الدعم لحكومة بوروندي في إجراء الإصلاحات اللازمة لتحسين المناخ السياسي والاقتصادي والإداري، ولإضفاء الطابع المهني على قوات الدفاع والأمن ولتهيئة بيئة مفضية إلى تنفيذ الإصلاحات الدستورية بمشاركة الأحزاب السياسية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأيضا في الوقت نفسه إنشاء آليات العدالة الانتقالية مثل لجنة وطنية موثوقة ومتفق عليها للحقيقة والمصالحة.

وكما ذكر بالفعل في مرات عديدة، بما في ذلك في الجمعية العامة في بداية أعمال الانتقال من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى الفريق القطري في آذار/مارس، فان حكومة بوروندي تدرك أن البرنامج الذي ذكرته من فوري يشكل جامعا وخاتما لهذه الأنشطة والشواغل، وواصل تحسين النتائج التي أحرزت بالفعل في المجالات المذكورة آنفا. وهذه الأنشطة والشواغل حددت أيضا في معظم أدوات البرنامج الاستراتيجي الرئيسي في رؤية بوروندي لعام ٢٠٢٥ والإطار الاستراتيجي الثاني للنمو ومكافحة الفقر، على نحو ما ذكره الممثل الخاص للأمين العام.

وفيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠١٥، التي تتطلب تهيئة بيئة مؤاتية قبل الانتخابات وخلالها وبعدها، فان الحكومة أوفت بالفعل بجزء من التزاماتها، على حو ما تجلى بعقد حلقة

عمل أسفرت عن وضع خريطة طريق انتخابية في آذار/مارس ٢٠١٣، نظمها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومنظمات منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع حكومة بوروندي. كما نشير إلى انه يجري التنفيذ الكامل لخريطة الطريق، وبشكل رئيسي من خلال عقد اجتماع في كايانزا ومشاورات واسعة مفتوحة للجميع، بروح اتفاقات أروشا لعام ٢٠٠٠، نظمها في ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر في كيغوبي البرلمان البوروندي، وأشادت بها جميع الأطراف الفاعلة المعنية لكونها بناءة وتمثيلية على نطاق واسع، وتوجت باعتماد القانون الانتخابي المتفق عليه الذي أصدره البرلمان مؤخرا.

وفيما يتعلق بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة وفقا للقرار ١٦٠٦ (٢٠٠٥) واتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، ونتيجة للأعمال الفنية والمشاورات الوطنية التي عقدت في عام ٢٠٠٩، تجدر الإشارة إلى انه أحرز تقدم ملحوظ بإصدار البرلمان في نيسان/أبريل لقانون بشأن الموضوع. وسيعين أعضاء هذه الهياكل في وقت قريب للغاية وسيأخذ تعيينهم بعين الاعتبار متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا يسعني أن أختتم هذا البيان بدون التطرق للمرحلة الثالثة لخطة بناء السلام ذات الأولوية لبوروندي، التي من أجلها وافق مكتب بناء السلام من فوره على تخصيص مبلغ ١١,٦٥ مليون دولار. وأود أن أضيف أن الميزانية جزء من مجموعة عناصر الدعم المقدم لبوروندي من صندوق بناء السلام، والبالغ قدره ٥٠ مليون دولار خلال الأعوام القليلة الماضية، وهو يغطي المرحلتين الأولتين من بناء السلام في بوروندي. وتركز المجالات التي تغطيها الخطة على برامج الحكومة، بما فيها البرامج الموجهة نحو التماسك الاجتماعي والحوار السياسي ومشاركة الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية ومبادرات المصالحة والممارسة الديمقراطية لحقوق الإنسان والتسوية السلمية للنزاعات على حيازة الأراضي. وأغتنم هذه الفرصة لأطلب التسديد العاجل لجميع الأموال المتبرع بها لتنفيذ كل هذه البرامج بغية تمكن السكان المعنيين من الاستفادة منها في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالخطة المشتركة لنقل المسؤوليات من الأمم المتحدة إلى بوروندي، أد أن أؤكد أنها تجسد ترتيبا دائما بين الحكومة ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي. ونفذ مضمون الوثيقة وإنشاء الفريق التوجيهي للمرحلة الانتقالية وفقا للفقرة ٣ من القرار ٢١٣٧ (٢٠١٤)، التي تهدف بشكل رئيسي إلى تنفيذ القرار، بما في ذلك بتسهيل العملية الانتقالية ودعم الوفاء الفعال بولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

وتود الحكومة أن تغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر للممثل الخاص للأمم المتحدة في بوروندي ولشركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين المنخرطين في أنشطة هامة في العملية الانتقالية في المجالات ذات الأولوية الخمسة للخطة الانتقالية المشتركة، على تعاونهم المستمر، ولأشكرهم مقدما على جهودهم في تنفيذ الخطة. وتجدر الإشارة إلى أن البرامج التي تغطيها الخطة تشمل الديمقراطية والحوكمة وبناء المؤسسات؛ وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؛ وسيادة القانون وتحقيق الأمن والاستقرار؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومرة أخرى تود حكومة بوروندي أن تشكر الأمم المتحدة وشركاءها الثنائيين والمتعددي الأطراف على التزامهم بدعم برنامج الحكومة للتنمية الشاملة لشعب بوروندي. والحكومة، من جانبها، لن تدخر وسعا في الاضطلاع بالدور الموكل إليها. وبالمضي في هذا الطريق بالتكاتف سنتجاوز وندحر الفقر الذي أعاق شعب بورندي وكبله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.